مـركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان
AL-MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مؤشرات حول :

تدهـور الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة -2017م

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية

أذار /مارس ٢٠١٨م

www.mezan.org info@mezan.org https://twitter.com/AlMezanCenter https://www.youtube.com/user/mezancenter

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المكتب الرئيسي
فلسطين ـ قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).
ت: -2820447 8 - -2820442-972 8 - 972
مكتب جباليا
فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مفترق الترانس،
ص.ب : 2714
ت: -2484555 8 – 972 - فاكس 2484554 - 8 - 972
مكتب رفح
فلسطين ـ قطاع غزة ـ رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشطة، الدور الثاني.
ت:-2137120 8 - 972
البريد الإلكتروني Mezan@palnet.com - info@mezan.org
www.mezan.org

فهرس المحتويات

مقدمة: 4

توطئة عامة: 5

الأوضاع الإجتماعية: 6

الحق في الصحة: 8

حماية الأسرة والأمهات والأطفال: 14

الحق في السكن: 16

الحق في الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب: 18

تطورات الاقتصاد المحلي 20

الحق في العمل: 24

قطاع الطاقة الكهربائية: 26

الحقوق الثقافية 28

أولاً– الحق في التعليم: 28

ثانياً– حماية الآثار والمواقع الأثرية: 30

الخلاصة 33

النتائج: 35

التوصيات: 38

\

مقدمة

شهد قطاع غزة تدهوراً غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية، ويُعدّ العام 2017م الأكثر سوءاً جراء تدهور الأوضاع الإنسانية، كنتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي اتخذت أشكالاً وأنماطاً عديدة، من أبرزها الحصار الإسرائيلي المشدّد، ومواصلة الهجمات الجوية والبرية والبحرية، واستخدام القوة المفرطة والمميتة، وفرض المناطق الأمنية العازلة. وترافق ذلك مع غياب العدالة، وحرمان الفلسطينين من حقهم في تقرير مصيرهم، حيث يصادف العام (2017م) الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام (1967م).

وعلى المستوى الداخلي، تعرض قطاع غزة إلى مجموعة من الإجراءات التي فرضتها حكومة الوفاق الوطني أدت إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية، وتمثلت في خفض النفقات والحسومات التي طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد المبكر، وتخفيض نفقات الكهرباء، وتقليص المخصصات من الأدوية والمستلزمات الطبية، وأعداد التحويلات الطبية للمرضى.

وبات اهتمام سكان القطاع ينصب على توفير الاحتياجات الأساسية، بعدما تفاقمت وبشكل حاد الأزمات وظلت جملة واسعة من الحقوق والخدمات كالحق في المأوى المناسب، والحق في العمل، والحق في الصحة والتعليم المناسب، أمنية بعيدة المنال للآلاف من المواطنين، فضلاً عن التحديات الخطيرة في الوصول للمياه الصالحة للشرب والعيش في بيئة آمنة وصحية.

كما تراجعت الأنشطة الاقتصادية وطالت بتأثيراتها الأوضاع الاجتماعية التي أصبحت أكثر قسوةً وكآبة مع استفحال مشكلة البطالة، وازدياد أعداد الأسر التي أصبحت تعيش تحت خط الفقر والفقر المدقع، والتي ضَعفت قدرتها على التكيف ومواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية.

شهد العام 2017م ارتفاعاً ملحوظاً في انتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبدأت آثار التراكمات العميقة لحوالي (3756) يوماً من الحصار الإسرائيلي المشددّ تجُر على سكان القطاع ويلات أكثر من ذي قبل، فضلاً عن مرور (3856) يوماً على الانقسام السياسي الفلسطيني التي ظل فيها قطاع غزة خارج دائرة الفعل والتخطيط التنموي.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز المؤشرات والأرقام والبيانات التي تعكس واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة خلال العام 2017م، بهدف وضع المسؤولين وصناع القرار ودوائر التأثير في صورة الأوضاع الإنسانية التي تراجعت على نحوٍ خطير بالإضافة إلى دفعهم إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه سكان قطاع غزة، بما يُسهم في تعزيز وحماية واقع حقوق الإنسان.

توطئة عامة:

ألقت الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية، بظلالها السلبية على مجالات الحياة كافة في قطاع غزة، نتيجة الانتهاكات المباشرة كالهجمات الجوية والبرية والبحرية ضد السكان وممتلكاتهم وما خلفته من دمار بالغ في ممتلكات المواطنين، والمصانع والمتاجر، والبنى التحتية، والخسائر البشرية التي خلفتها من القتلى والجرحى. وفي الوقت نفسه واصلت حصارها الخانق الذي فرضته على قطاع غزة منذ أحد عشر عاماً، وعزلت القطاع عن محيطه الجغرافي ووضعت العراقيل أمام تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع. وأفضت هذه الممارسات إلى نتائج كارثية على مجمل حقوق الإنسان، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مثل الفقراء والمرضى في دائرة خطر حقيقي، فيما دخلت شرائح جديدة في المجتمع ضمن الفئات المعوزة.

ومنذ إعلان الرئيس الأمريكي القدس عاصمةً لدولة (إسرائيل) ارتفعت وتيرة الانتهاكات نتيجة استخدام القوة المفرطة والمميتة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين السلميين والمنددة بالقرار مما أوقع المزيد من الضحايا.

جدول رقم (1) يوضح أعداد الضحايا وأنماط الإنتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي الإنساني

أعمال القصف وحوادث إطلاق النار	العدد الإجمالي للحوادث	541
	عدد القتلى الإجمالي	31
	من بينهم قتلى اطفال	3
	عدد الإصابات الإجمالي	916
	من بينهم اصابات اطفال	160
	من بينهم اصابات نساء	9
التوغلات	عدد الحوادث	51
الاعتقالات	عدد المعتقلين الإجمالي	89
	من بينهم معتقلين أطفال	13
	من بينهم معتقلين نساء	3
أضرار الممتلكات	الأضرار الكلية	الأضرار الجزئية
المنازل السكنية	1	47
المركبات	0	8
المنشآت العامة	0	2

هذا وشرعت حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني مطلع عام (2017م) في تنفيذ مجموعة من الإجراءات بحق قطاع غزة، من بينها الحسومات التي طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، وتقليصها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (30–60%) من مجمل الراتب الشهري، مما انعكس سلباً على أوضاع الموظفين وأسرهم ومستويات معيشتهم بشكل خاص، وامتد تأثيرها إلى الأنشطة الاقتصادية ودورة رأس المال بشكل عام. كما طالت الإجراءات الخدمات الصحية ما شكل مساساً بحقوق المواطنين في الوصول للعلاج المناسب، والبنية التحتية والخدمات الأساسية مثل خدمة التيار الكهربائي. الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على مختلف أوجه الحياة. وبالموازاة مع ذلك لم تتخذ الحكومة أي تدابير على صعيد معالجة الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة وظلت الصورة ضبابية حتى بعد إعلان المصالحة الداخلية.

وسط هذه البيئة المعقدة والتي صاحبتها تغييرات دراماتيكية، تراجعت حقوق أكثر مليوني إنسان يعيشون في قطاع غزة، وتراجعت على نحو يمس بحياتهم بشكل مباشر مما ينذر بوقوع كارثة إنسانية محققة ما لم تتخذ السبل الكفيلة بمعالجة أزمات القطاع بشكل عاجل.

الأوضاع الاجتماعية:

يُعد قطاع غزة من المناطق الأكثر ارتفاعاً في معدل الكثافة السكانية في العالم، بحيث يعيش حوالي (2) مليون نسمة على مساحة من الأرض لا تتجاوز (360) كم^2، وتبلغ الكثافة السكانية فيها (5.324) فرد/ كم2، ويُعد المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة فتياً وشاباً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، وتشكل الفئة العمرية فيه (14–0) ما نسبته (42.6%) من إجمالي سكان القطاع[1].

تجدر الإشارة إلى أن واقع الكثافة السكانية في القطاع من الناحية الفعلية أكبر من تلك التي توردها المؤشرات الرسمية، كون المساحه المشغولة من السكان الفلسطينين أقل من مجمل مساحة قطاع غزة حيث تقدر مساحة الأراضي الزراعية والمناطق مقيدة الوصول ب(172.000) دونم[2]، وبذلك تصبح المساحة الفعلية المأهولة بالسكان (193.000) من المساحة الإجمالية للقطاع، والتي تقدر ب(365.000) دونم، حيث تقدر الكثافة السكانية ب(10363) فرداً/كم^2، وهذا يعنى أن الكثافة السكانية الفعلية في قطاع غزة تسجل مستويات أعلى بكثير من المؤشرات الرسمية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء الفلسطيني واللجنة الوطنية للسكان يصدران بياناً صحافياً يستعرضان فيه أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان.

(2) نزارالوحيدي، مدير عام الإدارة العامة للإرشاد والتنمية بوزارة الزراعة في غزة، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (2، يناير،2017م).

وتشير البيانات المتوفرة أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة يبلغ (5.7) أفراد. كما تشير البيانات حسب توزيع رب الأسرة أن ما نسبته (9.5%) من الأسر في قطاع غزة تتحمل فيها النساء المسؤولية وعبء المعيشة.[1]

وعلى صعيد مستويات الفقر، بلغ عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية الدورية من برنامج مكافحة الفقر في وزارة التنمية الإجتماعية (72236) أسرة[2].

من جهة أخرى تقدر نسبة اللاجئين بحوالي (72%) من مجموع السكان في قطاع غزة، من بينهم (924310) لاجيء فلسطيني يعتمد على المساعدات الغذائية الطارئة من (الأونروا). وعلى صعيد المأوى المناسب يوجد في قطاع غزة (55100) أسرة لاجئة بحاجة إلى إصلاح مسكنها، وعلى صعيد الأطفال، يعاني (81500) طفل من الصدمة النفسية وهم بحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي متخصص[3] .

وتُعدّ المساعي الرامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ظل هذه الظروف، الأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وتفرض المخاطر، التي تظهرها المؤشرات الاجتماعية، اتخاذ تدابير فاعلة لحماية الفئات الهشة، خاصة النساء، والأطفال، والمسنين، والمعاقين. كما تفرض اتخاذ تدابير على المدى المتوسط لمعالجة الأسباب التي أفضت إلى هذا الواقع.

وفي هذا الإطار يتعين الإشارة للجهود المبذولة من جانب المؤسسات الخدماتية لحماية الفئات الهشة، والتي ظلت في أدنى مستوى لها ولم تفلح في وقف تدهور الأوضاع. فضلاً عن ذلك لم يظهر أي تدخل فاعل على صعيد الاستجابة لاحتياجات الأسر المعرضة للخطر، لاسيما في المجال الصحي والإغاثي وحماية الأسرة، وتوفير فرص العمل، وتذليل العقبات في الحصول على الغذاء والماء الصالح للشرب. ويستعرض التقرير حالة الحقوق الاجتماعية على النحو الآتي:

الحق في الصحة:

تصاعدت أزمة الخدمات الصحية خلال عام 2017م، وتعرض النظام الصحي المهترئ أصلاً إلى التهميش والاستهداف، واستمرت موانع الوصول إلى الرعاية الصحية[4] من خلال مجموعة من العقبات والقيود، أبرزها

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017م)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين.

(2) اعماد الطرشاوي، وزارة الشؤون الاجتماعية.

(3) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى (الأونروا)، (2018م)، النداء الطارئ لسنة (2018م) بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، تاريخ الإطلاع (10 يناير 2018م)، [النسخة الإلكترونية] الموقع: https://goo.gl/UGLHHz

(4)انظر المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وتشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل: (أ. العمل علي خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً،

القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية المرضى في الوصول إلى المستشفيات خارج القطاع. حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وفاة (54) فلسطينياً من بينهم (46) مصاباً بالسرطان، بسبب حرمانهم من حقهم في تلقي الرعاية الصحية والوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، جدير بالذكر أن مركز الميزان لحقوق الإنسان تمكن من توثيق (43) مريضاً من بينهم (17) سيدة، (3) أطفال، (23) رجال.

شكل رقم (1) يوضح نسب وفئات المرضى الذين توفوا جراء منعهم من اجتياز معبر (إيرز) في عام 2017م

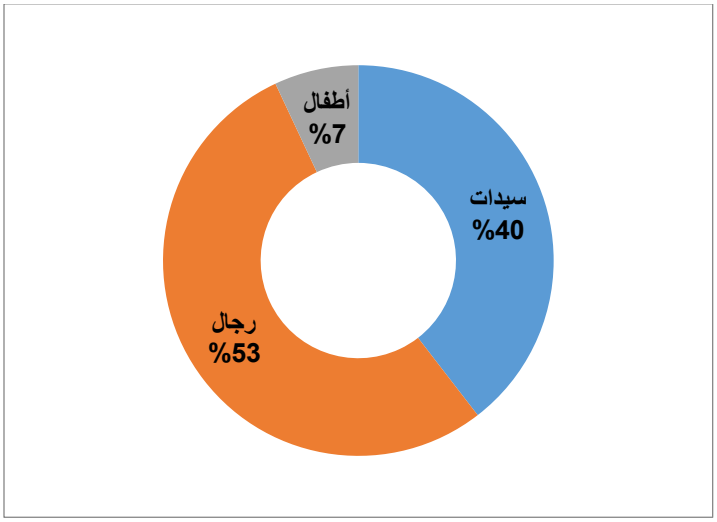

جدول رقم (2) يوضح توزيع نتائج طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية خلال عام 2017م

الحالة	عدد الطلبات
موافقة	13791
مرفوض	719
مماطلة	11281

شكل رقم (2) يوضح نتائج الطلبات المقدمة للسلطات الإسرائيلية عام (2017م)

ب. تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، ج. الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، د. تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض).

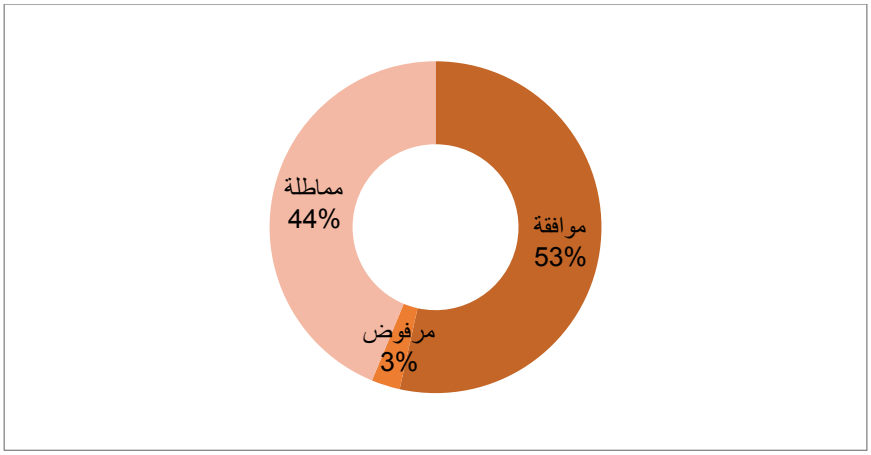

وتستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي في رفض العديد من الطلبات المقدمة من المرضى بدون وجود سبب واضح، كما تتعمد تلك السلطات المماطلة في الرد على طلبات المرضى للحصول على تصريح يمكنهم من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس أو داخل الخط الأخضر أو في المملكة الأردنية الهاشمية. وتعدّ المماطلة التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي أحد الأساليب الأشد قسوة والتي تحرم المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات بدون الرفض الصريح، حيث يواصلون انتظار رد سلطات الاحتلال على طلباتهم، مما يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وفي كثير من الأحيان يفقد المرضى حياتهم وهم ينتظرون تصريح المرور للمستشفى[1]. ويستمر انتظار المرضى حتى انتهاء مدة حجز المستشفى، هذا ووصلت نسبة الطلبات التي ظلت تحت الفحص وبدون رد (43.7%) من إجمالي عدد الطلبات المقدمة عام (2017م)....

وتجدر الملاحظة أن هذه الإجراءات تتواصل وتزداد تعقيداً في ظل استمرار إغلاق معبر رفح البري، وعدم فتحه بانتظام حيث بلغ عدد أيام الإغلاق (331) يوم في عام 2017م.

كما شكلت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني عقبةً كبيرة أمام الحصول على الخدمات الصحية الضرورية. وتمثلت الإجراءات في خفض أعداد التحويلات الطبية، حيث وصلت إلى أدنى نقطة لها في شهر يونيو 2017م، ويواجه المرضى ظروفاً قاهرة بعدما اشتد النقص في الأدوية والمستلزمات الطبية بخاصة تلك المستخدمة في خدمات الطوارىء والعمليات والعناية الفائقة، والرعاية الصحية الأولية وخدمة أمراض السرطان وأمراض الدم، والمناعة والأوبئة والأمراض الوراثية، وصحة الأم والطفل، والكلى والغسيل الدموي، ومرضى العيون، وخدمة الصحة النفسية والأعصاب.

(1) مزيد من المعلومات راجع فيديو تحت الفحص، مركز الميزان لحقوق الانسان، الموقع: https://goo.gl/rSzDGZ

وتقدر حاجة وزارة الصحة إلى (516) عنصر من الأدوية الأساسية اللازمة لتقديم (9) خدمات طبية رئيسية، ووفقاً لوزارة الصحة توفر على امتداد العام 2017 ما نسبته (52.7%) من هذه القائمة الأساسية، وظهر العجز بنسبة أكبر في الأدوية اللازمة لعلاج اضطرابات جهاز المناعة بنسبة (60%)، وسجل العجز بما نسبته (54%) في أدوية العلاج الكيماوي وأمراض الدم، و(43%) في الرعاية الأولية، و (34%) في خدمات الأمومة والأطفال، و(28%) في الصحة النفسية. وعلى صعيد المستهلكات الطبية قدرت حاجة وزارة الصحة إلى(853) عنصر لتقديم الخدمات الطبية في(9) مجالات، وما توفر على امتداد العام 2017 بلغت نسبته (58%)، وسجل العجز بنسب مرتفعة في خدمة القسطرة القلبية والقلب المفتوح حيث بلغ (63%)، وخدمة علاج العيون (49%)، والأسنان (38%)، بينما سجل ما نسبته (30%) في الأشعة والأصناف التشخيصية، تجدر الإشارة أن العام 2017م بلغت فيه نسبة العجز من الأدوية والمستهلكات الطبية أعلى نقطة لها منذ خمس سنوات حيث بلغت –الأصناف الصفرية التي لاتكفي إلا لفترة محدودة – في الأدوية (38%)، بينما سجلت (31%) في المستهلكات الطبية[1].

.

وفي شهر ديسمبر من عام 2017م بلغ عدد الأصناف الصفرية (299) صنف دوائي من أصناف قائمة الأدوية المتداولة بنسبة عجز بلغت (44%) كما بلغ عدد الأصناف الصفرية من المهمات (المستهلكات) الطبية المتداولة (236) صنف لتكون نسبة العجز (28%) وهي موزعة حسب الخدمات الأساسية على خدمة الطوارىء والعمليات والعناية الفائقة، والقسطرة القلبية والقلب المفتوح، وخدمة جراحة العظام، والعيون، والكلى والغسيل الدموي، والأشعة والأصناف التشخيصية، والأسنان، وجراحة الستوما[2].

جدول رقم (4) يوضح أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة (ديسمبر 2017م):

عدد الأصناف الصفرية من الأدوية المتداولة	نسبة العجز	عدد الأصناف الصفرية من قائمة المستهلكات الطبية المتداولة	نسبة العجز
229	%44	236	%28

يترافق نقص الأدوية والمستهلكات مع زيادة الطلب على الخدمات الصحية الحكومية ذات التكلفة المنخفضة والتي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية، جراء تراجع المحددات الصحية في قطاع غزة بفعل الضغوط الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة، وغياب عدالة التوزيع، وتفشي ظاهرة الفقر، والتي أضعفت من إمكانيات الأسر على

[1]() Ministry of Health, (2018), Planing and Drug Information, Department – General Administration of Pharmacy. Status of Drugs and Medical Disposables in the MOH 2017

(2) وزارة الصحة الفلسطينية، الإدارة العامة للصيدلة (2018)، التقرير الشهري ديسمبر (2017م).

توفير المأكل الصحي–الذي يوفر الحد الأدنى من الحريرات والبروتينات، علاوة على الضغوط السياسية جراء استمرار الحصار، والحرمان من حرية الحركة والتنقل للأفراد، وتراكمات الانقسام الداخلي، كما ساهمت التغييرات البيئية في تدهور الأوضاع الصحية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، والنمو السكاني السريع، وتفاقم أزمة السكن وقلة مساحة المساكن. جميع ما سبق أدى إلى آثاراً كارثية على الصحة النفسية لسكان قطاع غزة، وفاقم من الإنهاك والإعياء للعديد من الأفراد لعدم قدرتهم على تحمل هذه الضغوط والعجز على التكيف، وشيوع الاضطرابات النفسية والعصبية والسلوكية، وتناول المواد الممنوعة والإدمان عليها.

وفي هذا السياق ارتفعت وبشكل ملحوظ في العام 2017م أعداد المرضى المحولين إلى مستشفى الطب النفسي –الوحيد–في قطاع غزة وبنسبة (21%) وذلك مقارنةً مع العام 2016م، كما ارتفعت أيضاً معدلات المرضى المترددين على مراكز الصحة النفسية والذين قدمت لهم الخدمات العلاجية وبلغت نسبة الزيادة في هذه الحالات (69%) مقارنةً مع العام 2016م[1]. وفيما يتعلق بأكثر الحالات وأنواعها حسب التشخيص، شكلت حالات العصاب (26.2%) من إجمالي الحالات الجديدة بمراكز الصحة النفسية وبزيادة (4.9%) عن عام 2016م، كما زادت الإعاقات الذهنية بنسبة (3%) عن العام 2016، وسجلت الزيادة في حالات الاضطرابات الشخصية بنسبة 2.4%[2].

وفي السياق نفسه شكّلت أزمة النقص في الأدوية الأساسية الخاصة بالصحة النفسية أبرز التحديات أمام نظام إدارة الحالات طبياً، وأضعف ذلك من قدرة الأطباء على تقديم الخدمات الصحية الجيدة للمرضى النفسيين، وتسبب بانتكاسة للعديد من المرضى، يشار إلى أن الأدوية التي تستخدم في علاج المرضى النفسيين توفرها وزارة الصحة نظراً لتكلفتها المالية المرتفعة وحال حدوث نقص وعجز في هذه الأدوية وتكرر ذلك بشكل لافت في عام 2017م، لايتمكن المرضى من الحصول على هذه الأدوية، مسببة معاناة كبيرة وتدهور في حالة هؤلاء المرضى، ويضطر الأهالي في هذه الحالات إلى تقييد حركة أبنائهم المرضى النفسيين واحتجازهم داخل المساكن وسط ظروف قاهرة تضاعف من معاناتهم وتزيد آلامهم. ولا تتوقف التحديات عند العجز في توفر الأدوية، بل تتجاوزها إلى النقص في الموارد البشرية من الأطباء والعاملين، ونقص المخصصات المالية، بالإضافة إلى ندرة المراكز الوطنية المتخصصة خاصة في مجال معالجة المدمنيين حيث بلغ عدد حالات من يتعاطون المخدرات بشكل خطر في قطاع غزة (10,047) شخصاً، وتُعدّ عقاقير (الترامادول والليريكا) أكثر نوعين مستخدمين في صفوف هؤلاء المدمنيين [3].

---

(1) د. يحى خضير، مدير عام الصحة النفسية، وزارة الصحة الفلسطينية، مقابلة عقدها: باسم أبو جريّ، بتاريخ (28، فبراير،2018)

(2) وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية، بيانات غير منشورة حصل عليها الباحث باسم أبو جري بتاريخ (27، فبراير،2018م)

(3) المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة، (2017م)، انفوجرافيك: دراسة حول مدى انتشار وتعاطي المخدرات في فلسطين.

إن استعرض هذه المؤشرات والتحديات تظهر خطورة ما آلت إليه الأوضاع الصحية خاصة على الصعيد النفسي في قطاع غزة خلال عام 2017م، حيث لم تقتصر التحديات والمعوقات أمام تقديم الخدمات الصحية عند هذا الحد، بل شملت كذلك أزمة انقطاع التيار الكهربائي وبات الخطر يتهدد حياة (702) من المرضى، الذين هم بحاجة إلى غسيل الكلى مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. هذا بالإضافة إلى مضاعفة التحديات أمام إجراء (200) عملية جراحية يومية في المستشفيات، و(113) حالة من حديثي الولادة، و(100) مريض في وحدات العناية المركزة، وآلاف الفحوصات المخبرية يومياً في (13) مستشفى و(49) مركزاً صحياً، وعملية جمع وحفظ العينات. والجدير بالذكر أن المرافق الصحية تحتاج إلى (450.000) لتر من الوقود شهرياً في حالة انقطاع التيار الكهربائي لمدة تتراوح (12–8) ساعة يومياً، وترتفع الكمية المطلوبة من الوقود إلى (950000) لتر شهرياً في حال ارتفعت ساعات الفصل إلى (20) ساعة يومياً[1] .

كما اضطرت المستشفيات إلى تأجيل العمليات غير الطارئة بسبب استمرار أزمة التيار الكهربائي، الجدير بالذكر أن أكثر الأقسام تضرراً جراء أزمة انقطاع التيار الكهربائي هي: قسم العمليات، قسم عناية القلب، قسم حضانة الأطفال حديثي الولادة، وقسم الكلية الصناعية؛ حيث يوجد فيها أجهزة تتبع، وتنفس صناعي، وهي تعمل على مدار الساعة وتحتاج لتيار كهربائي دون انقطاع أبداً؛ لإنقاذ حياة المرضى.

ومن أبرز المشكلات البيئية الخطيرة المترتبة على أزمة انقطاع التيار الكهربائي، هي تلوث مياه البحر، بشكل غير مسبوق حيث تقدّر كميات مياه الصرف الصحي التي يتم ضخّها دون معالجة مسبقاً – والتي تصل من البيوت والمنشآت، إلى مياه البحر ب(100.000) متر مكعب يومياً وبحسب نتائج الفحص المخبري الذي قامت به وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة في بداية يوليو 2017م، تبيّن أن هناك ارتفاع في نسبة تلوّث بحر القطاع بدرجة كبيرة وصلت إلى (73%) من إجمالي مياه شاطيء قطاع غزة[2]. كما ارتفع عدد حالات الإسهال، وهي تعدّ مؤشراً على نوعية المياه، والتي تم الإبلاغ عنها بين الأطفال دون سن الثالثة من(1930) إلى (3450) حالة في المتوسط شهرياً بنسبة تزيد عن (80%) منذ شهر نيسان 2017م [3] .

---

(1) وزارة الصحة الفلسطينية، ورشة عمل حول تحديات الوضع الطارىء لوزارة الصحة وأثره على تقديم الخدمات، بتاريخ (23، يناير،2018م)

(2) انظر بيان مركز الميزان لحقوق الإنسان، (18، يوليو،2017م)، نسبة تلوث مياه بحر قطاع غزة تصل إلى 73% وتهدد صحة وحياة السكان.

(3)الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (2017م، 28، ديسمبر)، أزمة الطاقة تزداد سوءً؛ وعدد القتلى يتراجع، تاريخ الإطلاع (10، يناير،2018م)، [النسخة الإلكترونية] الموقع:-https://www.ochaopt.org/ar/content/2017 energy-crisis-worsens-fatality-toll-declines-1

وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع غير المسبوق في مستويات تلوث مياه البحر جراء ضخ المياه العادمة غير المعالجة تسبب في وفاة الطفل محمد أحمد سالم السايس (5 سنوات)، جراء تعرضه لمياه البحر وإصابته بجرثومة في الدماغ.[1]

شكل رقم (3) يوضح أعداد طلبات المرضى المحولين من وزارة الصحة الفلسطينية عام 2017م[2]

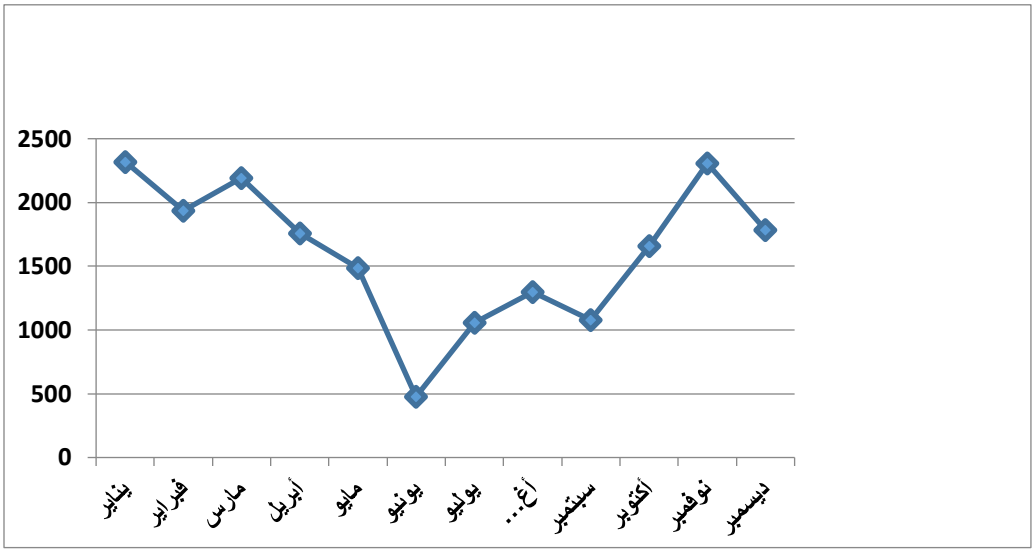

يشير الشكل البياني إلى ارتفاع في أعداد التحويلات الطبية بعد انخفاضها اللافت في منتصف العام 2017م. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أعداد الطلبات لم ينهِ مشكلة آلاف المرضى ممن تراكمت طلباتهم لشهور، وإنما شكل عودة للاقتراب من متوسط عدد الطلبات الشهري، كما أنه لا يعكس حقيقة واقع تدهور الحالة الصحية لمئات المرضى ووفاة بعضهم.

جدول رقم (4) يوضح أعداد الوفيات جراء خفض أعداد التحويلات الطبية من وزارة الصحة الفلسطينية:

العدد الإجمالي للوفيات	أطفال	نساء	رجال
11	7	2	2

(1) انظر بيان مركز الميزان لحقوق الإنسان أول حالة وفاة يعتقد أنها نتيجة لتلوث مياه بحر قطاع غزة، الميزان يستنكر وفاة الطفل السايس ويطالب المجتمع الدولي بتحرك عاجل لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع

)[2](World Health Organization Occupied Palestiniane territory, Health Access for Referral Patients from the Gaza Strip, [Electronic version] From:
http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report_Dec_2017-final.pdf?ua=1

وأمام هذه الأرقام والمؤشرات خاصة مع وفاة العشرات من المرضى بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفيات جراء عرقلة الوصول والحصول على الرعاية الصحية بسبب القيود الإسرائيلية والإجراءات الفلسطينية، نخلص إلى أن الحق في الصحة شهد خلال عام 2017م تدهور هو الأخطر، وهو العام الأسوأ منذ فرض الحصار على قطاع غزة.

حماية الأسرة والأمهات والأطفال:

تراجع مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل ملحوظ خلال عام 2017م، وباتت قدرة قطاع الحماية الاجتماعية على توفير الخدمات في أضعف حالاته، نتيجة غياب الاستقرار السياسي والأمني، وانخفاض المخصصات المالية المقدمة لمزودي الخدمات الاجتماعية. فقد قلصت وزارة التنمية الاجتماعية ما نسبته (50%) من خدماتها المقدمة للمستفيدين من الأطفال والنساء والمسنين، خاصة للسيدات في بيت الأمان، لرعاية النساء والفتيات المعنفات أسرياً، واللواتي ارتفع عددهن من (96) حالة عام 2016م إلى (181) حالة في عام 2017م. كما أثرت التقليصات على الطلبة الملتحقين بخمسة (5) مراكز للتأهيل والتدريب المهني، والأطفال على خلاف مع القانون (الأحداث الجانحين) والمحتجزين في مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث. وتشير المعطيات إلى ارتفاع أعداد الأحداث الجانحين ليصل إلى (429) طفل في عام 2017م بزيادة نسبتها (41%) عن عام 2016م الذي سجل فيه (253) طفل. وطالت عمليات التقليص الوجبات الغذائية، والنقدية، وبدل المواصلات. الأمر الذي قد يدفع الأطفال للهرب والنفور من مراكز الإصلاح، ويحول دون إقامة نظام متكامل من الحماية الاجتماعية، وقد يحرم أطفال الفقراء من التعليم في مراكز التعليم المهني لارتفاع كلفة المواصلات. إن الزيادة في أعداد الأطفال ممن هم على خلاف مع القانون يشير إلى مدى خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خلال عام 2017م[1].

وعلى صعيد مكافحة الفقر، بلغ عدد طلبات الأسر على قوائم الانتظار، التي تنطبق عليها معايير المساعدة الاجتماعية، مطلع عام 2017م حوالي (2000) أسرة، ومع نهاية العام ارتفع عددها إلى حوالي (5000) أسرة. كما بلغ عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية الدورية (72236) أسرة، تتلقى المساعدات من برنامج مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية، أي ما نسبته حوالي (20%) من سكان القطاع[2]. وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ التي يتلقاها المستفيدون تتراوح قيمتها ما بين (750 –1800) شيقلاً يحصل عليها المستفيد كل ثلاثة شهور، وفي أحيان كثيرة تتأخر عن موعد استلامها، فضلاً عن كونها لاتكفي لسد الاحتياجات الأساسية للعائلات. وتتوزع المساعدة المالية بين قيمة إيجار المسكن، وشراء الأدوية، وتغطية تكاليف الجامعات.

(1)الطرشاوي، اعتماد، مدير عام التنمية والتخطيط، وزارة التنمية الاجتماعية، قابلها: باسم أبو جريّ بتاريخ (28، يناير،2017م).

(2) المرجع السابق.

وتشير بيانات المديريات في وزارة التنمية الاجتماعية أن عام 2017م، شهد زيادةً كبيرةً في أعداد المراجعين الذين لجأوا إلى فروع الوزارة وتقدموا بطلبات لزيادة المخصصات المالية، وعرضوا شكاوى لها علاقة بتقليصات المواد الغذائية، وحالات مهمشة تعيش ضمن أسرة لديها مصدر دخل ثابت أو محدود لا يكفى لسد احتياجاتهم، وحالات أخرى تقدمت بطلبات للحصول على مساعدات بدل الإيجار، وتغطية نفقات الدواء، أو بدل سفر للعلاج، ومساعدات بغية ترميم المنازل، وأيضاً مساعدات لطلاب المدارس والجامعات[1].

ومن جهة أخرى هناك ضعف في البرامج الاجتماعية التي توفر الحماية لبعض الفئات من بينها ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين تتفاقم معاناتهم في ظل غياب برنامج حكومي رئيس لخدمة (50.000) شخص من هذه الفئة في قطاع غزة، فضلاً عن فئات أخرى مثل كبار السن، والأيتام.

وفي الإطار ذاته أدى انخفاض حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي في قطاع غزة، وتراجع حجم المشاريع المقدمة، إلى تراجع دور المؤسسات الغوثية والخدمية، وتراجع مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمهمشين والفقراء في ظل التقلبات الإجتماعية. كما أسهم تراجع التمويل في نقص فرص التشغيل واضطرت (30%) من المنظمات إلى تقليص عدد الموظفين، واعتماد بعض المؤسسات نظام النسبة والعقود المؤقتة لسد شواغر متعددة، كما تم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين الأساسيين لديها بسبب العجز في التمويل.[2]

كما انعكست الآثار السياسية والاقتصادية على حالات الزواج، وسجلت (17367) حالة في عام 2017م بانخفاض بلغت نسبته (10.8%) عن نظيراتها في عام 2016م، والذي سجلت فيه (19248) حالة. ويعدّ هذا الانخفاض في أوساط المجتمع عنوسةً مركبة جراء عزوف الشباب عن الزواج. وعلى صعيد حالات الطلاق فقد سجل (3255) حالة في عام 2017م بانخفاض بنسبة (3.5%) وبفارق (113) حالة عن العام 2016م الذي سجل فيه (3368) حالة، تجدر الإشارة إلى أن ما نسبته (42.8%) من حالات الطلاق تم قبل الدخول، و(57.2) تم بعد الدخول، ويعود ذلك إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها الشباب/ت في تأسيس حياتهم الزوجية، سواء لجهة إيجاد المأوى الملائم، أو توفير نفقات وتحضيرات الزواج، وهذا يؤدي إلى وقوع الخلافات التي تؤدي إلى الطلاق قبل الزواج[3] . ولا شك في أن انخفاض عدد حالات الطلاق مرتبط ارتباطاً وثيقاً في انخفاض حالات الزواج التي سجلت في العام نفسه، والتي تعود لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) المرجع السابق.

(2) شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، (2017م)، ورقة سياسات حول منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي.

(3) المجلس الأعلى للقضاء، (2018، 28 يناير). في مؤتمر صحفي سماحة رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي يستعرض أعمال لمجلس الأعلى للقضاء الشرعي لعام 2017م، تاريخ الاطلاع (29 يناير 2018م) الموقع:
http://www.ljc.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=944

يظهر مما سبق أن مستويات الحماية الاجتماعية تراجعت بشكل خطير خلال عام 2017م، وأصبح النسيج الاجتماعي مهدداً بفعل اتساع الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل التسول والسرقة والعنف الداخلي، والتي دفعت إلى ارتفاع أعداد الأطفال بزيادة نسبتها (41%) عن عام 2016م، مما يشير إلى صعوبة حصول بعض الأطفال على الرعاية التي يستحقونها من مصادرها الطبيعية. وفي السياق نفسه تعرضت النساء إلى عبء مضاعف جراء الظروف الاقتصادية التي تراجعت، ولاستمرار حالات العنف الأسري، وأمام هذه المعطيات يُعد عام 2017م من أسوأ الأعوام على الصعيد الإنساني والاجتماعي جراء ضعف التدابير والإجراءات الرامية إلى ضمان الحقوق الإنسانية.

الحق في السكن:

تفاقمت أزمة السكن جراء القيود المفروضة على دخول مواد البناء، وتحديد الكميات الواردة واللازمة للإعمار: (الإسمنت، الخرسانة، الحديد)، وضعف التمويل المتوفر مقارنة بحجم الاحتياجات، وشكلت أبرز التحديات خلال عام 2017م أمام إعمال الحق في السكن. وتجدر الإشارة إلى أن آلية إعادة إعمار غزة (GRM) – والتي فرضت على سكان القطاع لإعادة بناء وإصلاح الدمار الذي لحق بالممتلكات خلال عدوان 2014م، وأعلنها آنذاك رئيس مكتب المنسق الخاص للأُمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) روبرت سيري– فشلت فشلاً ذريعاً في إعادة اعمار قطاع غزة، فبعد أكثر من ثلاث سنوات على انتهاء عدوان تموز/ يوليو 2014م، تشير بيانات وزارة الأشغال العامة والإسكان، فيما يتعلق بمستجدات إعادة الإعمار، أن إجمالي

عدد الوحدات السكنية التي تم إعادة بنائها أو لم تزل في طور البناء بلغ عددها (5808) وتمثل ما نسبته (53%) من أصل (11000) تضررت بشكل كلي خلال العدوان.[1]

يشار إلى أن معاناة المئات من الأسر المدمرة منازلها تفاقمت خلال عام 2017م، وتزايدت المشكلات الاجتماعية والنفسية، خاصة للقاطنين في البيوت المتنقلة (الكرفانات)، كونها تفتقر للحد الأدنى من مقومات الحياة الإنسانية. كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد (23) تجمعاً سكنياً عشوائياً في قطاع غزة يفتقر لشروط المسكن الملائم، بسبب ضعف البنية التحتية.

كما يواجه العديد من المواطنين في التجمعات السكانية الحضرية مخاطر تهالك المساكن، وعدم ملاءمتها للسكن، نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية وعدم القدرة على ترميم وصيانة المساكن. وتأتي هذه المؤشرات في ظل العجز الشديد في أعداد الوحدات السكنية، حيث يحتاج قطاع غزة إلى حوالي (13-14) ألف وحدة سكنية سنوياً لمعادلة الزيادة السكانية الطبيعية.

فيما تقدر حاجة السكان من الوحدات السكنية حالياً بحوالي (102) ألف وحدة سكنية جديدة للتغلب على أزمة السكن، بالإضافة إلى إعادة بناء (24) ألف وحدة سكنية من جديد.[2] وتشير التقديرات إلى أن ما نسبته (36.2%) من الأسر تعيش في مساكن مساحتها أقل من (120م^2)، فيما بلغت نسبة الأسر التي تملك غرفة أو غرفتين على الأكثر للنوم في المنزل (53.6%) من إجمالي السكان.

لقد تفاقمت معاناة المواطنين جراء أزمة السكن خاصة وأنها تتضاعف مع ارتفاع ملحوظ في إيجار الشقق السكنية وأسعارها الأمر الذي تسبب في تعميق الأزمة والتي ترسبت على مدار سنوات الحصار، وأسهمت في حدوث مشكلات مزمنة، جراء انعدام المأوى الملائم الذي يوفر الخصوصية، والمساحة الكافية، ويحقق الأمان ويقي من مخاطر ناقلات الأمراض.[3]

(1) سرحان، ناجي: وكيل وزارة الأشغال والإسكان الفلسطينية، مقابلة حول مستجدات جهود تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة (يناير 2018)، عقدها: باسم أبو جريّ بتاريخ (15، يناير،2018م).

(2) صحيفة دنيا الوطن، (2018، 19 فبراير). الحساينة: القطاع يحتاج لأكثر من 125 ألف وحدة سكنية للتغلب على أزمة السكن، تاريخ الاطلاع (20، فبراير،2018م) الموقع: www.alwatanvoice.com/

(3) وزارة الأشغال والإسكان، (يناير 2018)، تقرير حول مستجدات جهود تنمية وإعادة إعمار قاع غزة.

الحق في الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب:

تعاظمت التحديات والمعوقات أمام المواطنين في معرض سعيهم للحصول على غذاء كافٍ، بسبب ضعف الإمكانات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الدخل، فضلاً عن التقليصات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الإغاثية وما تبعها من توقف بعض المؤسسات مؤقتاً عن تقديم المساعدات الغذائية، الأمر الذي أثار مخاوف حقيقية لجهة إعمال الحق في الغذاء[1]. وبالنظر للارتباط الوثيق بين معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الدولية والإغاثية اضطرت إلى خفض الإعانات المادية بسبب انخفاض التمويل، حيث توقف مؤقتاً برنامج الأغذية العالمي (WFP) المنظمة الدولية الرئيسة التي تقدم مساعدات غذائية عينية وقسائم الغذاء–لغير اللاجئين في قطاع غزة ويبلغ عدد مستفيدي برامجها(65.000)

(1) بموجب المادة 11(1) من العهد، "تقر الدول الأطراف بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية".

فرد، أي ما يعادل (11.000) أسرة وتسمح هذه الإعانة بشراء الاحتياجات الأساسية من الغذاء بقيمة (10.8) دولار لكل فرد، أي ما يعادل (40) شيقلز[1]

كما أثرت أزمة الكهرباء على الحق في الغذاء بشكلٍ خطير، فانقطاع التيار لساعات طويلة بشكل يومي يؤثر على نوعية الإنتاج الغذائي للإنسان و صلاحيته، حيث يؤثر على العمل المنزلي وإعداد الغذاء اللازم، وعلى عمل المخابز، وعمل المصانع الغذائية، والمنتجات النباتية، ومنتجات الحيوانات والدواجن والأسماك، التي تتطلب ظروفا واشتراطات مهمة تعتمد على الكهرباء، سواءً أكان خلال مراحل الإنتاج أم الحفظ أو التسويق أو حتى التناول، وتلف الخضروات والفواكه والمنتجات الغذائية المصنّعة، وتأثُّر الأشجار والنباتات جراء الرّي في أوقات متباعدة؛ لعدم وصول المياه بانتظام، ممّا يتسبب في ضمور حجم الثمار وتساقطها.

وفي السياق ذاته تعاظمت التحديات أمام المواطنين في معرض سعيهم للحصول على المياه الصالحة للشرب جراء أزمة انقطاع التيار الكهربائي، وتأثرت ثلاث عمليات رئيسة خاصة بمياه الشرب وهي: عملية استخراج المياه من الخزان الجوفي، عملية نقلها للخزانات الرئيسة، وعملية ضخ المياه من الخزانات المنتشرة في المحافظات لتوزيعها على المناطق السكنية. ونتيجة لنقص إمدادات التيار الكهربائي، انخفضت إمدادت المياه للاستخدام المنزلي، ينبغي الإشارة إلى أن قطاع غزة يعتمد على المياه الجوفية كمصدر وحيد للتزود بالمياه. وهو مصدر يتهدده العديد من العوامل منها قلة الأمطار، وزيادة الرقعة العمرانية في القطاع، وتسرب مياه الصرف الصحي فضلاً عن الاستهلاك المتزايد جراء ارتفاع نسبة السكان. هذا أدى لانخفاض منسوب المياه بشكل عام في معظم الآبار الجوفية، وتدني نوعية المياه، لتصبح حوالي (97%) من المياه الجوفية غير صالحة للشرب [2]. وفي ظل هذه المؤشرات باتت نسبة كبيرة من السكان تواجه صعوبة في الحصول على المياه، لاسيما مع ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، والتي تناقصت معها حصة الفرد من المياه يومياً من (84) إلى (60) لتراً وهي أقل بكثير من الحد الأدنى وفق المعايير الدولية، والبالغة (100) لتر[3].

(1) رولا خلف، مديرة برنامج الغذاء العالمي في قطاع غزة، قابلها: باسم أبو جريّ، بتاريخ (17، يناير،2018م)

(2) أحمد يعقوبي، مستشار سلطة المياه الفلسطينية، لمصادر المياه، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (26، فبراير،2018م)

(3) الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (2017م، 28، ديسمبر)، أزمة الطاقة تزداد سوءً؛ وعدد القتلى يتراجع، تاريخ الإطلاع (10، يناير،2018م)، [النسخة الإلكترونية] الموقع:

https://www.ochaopt.org/ar/content/2017-energy-crisis-worsens-fatality-toll-declines-1

تطورات الاقتصاد المحلي:

شهدت الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة تراجعاً هو الأخطر من نوعه، جراء استمرار القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير، وانخفاض المواد والبضائع التي تشكل مدخلات للإنتاج في المنشآت الصناعية. وتتذرع سلطات الاحتلال بأن هذه المواد والبضائع "ثنائية الاستخدام" وهي قائمة طويلة وضبابية تشمل أغراضاً كالمعدات الطبية، ومعدات الاتصال، والألواح الخشبية، والمواد الأساسية كالإسمنت والحديد والآلات والمعدات الثقيلة، الأمر الذي أضعف القدرة التشغيلية للمنشآت الصناعية، وباتت

مقومات الاقتصاد، في ظلها تخضع لعلاقة قسرية وغير متوازنة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً. وتفضي هذه السياسات إلى إفراغ القطاعات الاقتصادية من عناصر القوة والاستقلالية. والجدير ذكره أن (85%) من الواردات إلى قطاع غزة تستورد

من إسرائيل، ونتيجةً للحصار المشدد والمفروض على قطاع غزة، فقد تحول الأخير إلى بيئة طاردة للاستثمار الإنتاجي. وتقدر قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار بنحو (16) مليون دولار شهرياً[1].

وفي هذا الإطار تشير البيانات المتاحة أن نسبة الصادرات إلى الواردات انخفضت إلى أدنى نقطة لها لتسجل (2%) خلال عام 2017م، وتراجعت أعداد شاحنات المساعدات الغذائية من (26) ألف شاحنة عام 2015م إلى (12) ألف شاحنة في عام 2017م.

وبهدف إحكام الحصار على قطاع غزة، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العاملين في القطاع التجاري– الذي يعدّ المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي– من حرية التنقل والحركة عبر حاجز بيت حانون (إيرز)، وسحبت تصاريح (3) آلاف من التجار ورجال الأعمال وحرمتهم من متابعة الصفقات التجارية[2].

وفي سياق متصل استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في استهدف القطاع الزراعي من خلال عمليات الرش الجوي للمبيدات الكيميائية بواسطة الطائرات الإسرائيلية[3] داخل الأراضي الزراعية الفلسطينية المحاذية لحدود قطاع غزة، ما ألحق أضراراً بحوالي (3568) دونم. وواصلت تلك استخدام القوة المفرطة والمميتة بحق المزارعين ورعاة الأغنام والصيادين، حيث رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان (83) حادث تم فيها استهداف المزارعين أسفرت عن إصابة (5) من العاملين في الزراعة من بينهم طفل، كما سجل خلال العام (8) حوادث استهدف فيها رعاة الأغنام، وصائدو الطيور. وعلى صعيد رش الحقول الزراعية بالمبيدات الكيميائية بواسطة الطائرت الإسرائيلية سجل (11) حادث، كما تواصلت عمليات التجريف، والتمشيط، وتقليب التربة بواسطة الجرافات، وجنازير الدبابات في الأراضي الزراعية. ونفذّت قوات الاحتلال الإسرائيلي (51) عملية توغل في المناطق الحدودية، كما تعرض قطاع الصيد البحري للاستهداف (215) مرة، أسفرت عن إصابة (14) صياد، واعتقال (39)، ومصادرة (13) قارب صيد، وتخريب معدات صيد وقوارب (7) مرات.

ومن جهة أخرى طالت أزمة التيار الكهربائي بتأثيراتها السلبية القطاعات الاقتصادية كافة، وبسبب استفحال أزمة التيار الكهربائي في فصل الصيف تكبد القطاع الزراعي خسائر فادحة بسبب اعتماد المزارعين على التيار الكهربائي في ريّ المزروعات في ظل صعوبة استخدام بدائل الطاقة نظراً لتكلفتها الكبيرة بالنسبة للمزارعين. وتشير المعطيات إلى انخفاض كميات المياه المخصصة للريّ في القطاع النباتي بمعدل (50–60%)، وارتفع

(1) نوفل، أسامة. (2018م، 30 يناير)، الانهيار الاقتصاي في قطاع غزة، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان "مخاطر الانهيار الاقتصادي في قطاع غزة"، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، غزة.

(2) ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة في غرفة وتجارة غزة، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (29، فبراير،2018م)

(3) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، ورقة حقائق حول الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول بقطاع غزة

سعر تكلفة الكوب الواحد من المياه المستخدمة في الريّ من (1 شيقل) إلى حوالي (1.7) شيقل. وفي سياق متصل تعثرت عملية التخزين في (62) ثلاجة؛ نظراً لعدم وجود مولدات كهربائية بديلة. كما تكبد مربو الدجاج اللاحم خسائر قدرت بحوالي (6.25) مليون شيكل شهرياً، جراء زيادة التكاليف وفترة التربية، إضافةً إلى نفوق (25.000) دجاجة، وحوالي (800) ديك رومي، بسبب عدم القدرة على تشغيل وسائل التبريد في فصل الصيف، ولعدم القدرة على استخدام وسائل التبريد بكفاءة في موجات الحر.

وفيما يتعلق بالتفريخ والفقاسات، البالغ عددها (18) فقاسة في قطاع غزة، قدرت حجم الخسائر الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي بحوالي (1.125) مليون شيكل شهرياً. وبخصوص أبقار الحليب البالغ عددها (2500) رأس وتنتج حوالي (50) طن حليب يومياً قدرت الخسائر الناتجة بحوالي (300.000) شيكل شهرياً. كما تضرر قطاع الثروة السمكية، حيث يوجد (4) مزارع سمك من نوع (دنيس)، و(2) مفرخ سمكي بحري في قطاع غزة، وتقدر إجمالي الخسائر التي تكبدها المزارعون بحوالي (170.000) شيكل شهرياً نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية حيث يحتاج المزارع الى (1000) لتر سولار في اليوم الواحد لتوليد الكهرباء واستخدام بدائل الطاقة من أجل تشغيل المحركات داخل البرك[1].

هذه التحديات والمعوقات المتعددة، حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي الذي يشكل حجر الزاوية في تحسين أوضاع حقوق الإنسان. وحرمت عشرات الآلاف من الباحثين عن فرص العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى نسب هي الأعلى على مستوى العالم، حيث بلغت معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة (46.6%). وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –الأونكتاد، أشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، سبب لهدر الطاقات البشرية والاقتصادية نظراً لمعدلات البطالة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، وبالأخص في قطاع غزة. وأكد أن الاتجاهات الحالية

(1) انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م) ورقة حقائق حول واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي

ستؤدي إلى زيادة تفشي البطالة وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة انتشار الفقر، الأمر الذي يفاقم وقوع أزمات سياسية، تؤججها زيادة التدهور الاقتصادي[1].

وفي السياق ذاته، فاقمت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني في شهر نيسان/ ابريل2017م من صعوبة الأحوال الاقتصادية، خاصة بعد تنفيذ قرار الحسومات على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والتي تراوحت نسبتها بين (30–60%) من قيمة الرواتب. كما أجبرت الآلاف من الموظفين على التقاعد المبكر وبلغ عددهم (15000) موظف. الأمر الذي تزامن مع اقتطاع المصارف لقيمة مستحقات القروض الشهرية لما يقارب (80%) من إجمالي موظفي السلطة، وقدرت نسبتها بحوالي (30%) من اجمالي رواتبهم. وأفضت هذه الإجراءات إلى نتائج سلبية أثرت على القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تراجعت القدرة الشرائية بشكل غير مسبوق. وبموازاة ذلك تكبدت شركات المقاولات خسائر بنسبة (10%) إضافية جراء انخفاض سعر صرف الدولار، كما انخفض حجم التمويل والدعم المقدم لمؤسسات القطاع الأهلي في قطاع غزة[2].

وفي ظل التقلبات السياسية، تأثر بشكل سلبي حجم السيولة والكتلة النقدية في السوق، وسادت حالة من الركود في حركة الأسواق، وتراجعت النشاطات الاقتصادية. كما تراجعت قدرة وزارة المالية في غزة على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها.

وعلى صعيد الأسعار والقدرة الشرائية، شهدت مؤشرات الأسعار انخفاضاً كبيراً، ويعود هذا التراجع في الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. هذا ودَفَعَ تراكم المخزون معظم التجار إلى بيع منتجاتهم بأقل من سعر التكلفة، لاستعادة جزء من رأسمالهم والوفاء بالتزاماتهم، وخوفاً من تعرضهم للحبس نتيجة عدم وفائهم بالتزاماتهم المالية. هذا بالإضافة إلى تلف بعض السلع وانتهاء صلاحيتها جراء بقائها في المخازن إلى أمد غير معلوم في ظل تدهور مستويات المعيشة. وفي السياق نفسه ارتفعت نسبة الشيكات المالية المرجعة من (6%) في عام 2014م إلى (11%) في العام 2017م. كما تعرض العديد من التجار ورجال الأعمال للحبس بسبب الديون المتراكمة عليهم، وسجل نحو (100000) أمر حبس بحق أفراد وتجار بسبب الذمم المالية[3]خلال عام 2017م. تشير المعطيات آنفة الذكر إلى أن زيادة القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة جراء سياسة الحصار، والإجراءات الحكومية التي فرضتها حكومة الوفاق، علاوة على استمرار أزمة التيار الكهربائي التي كان لها آثار سلبية كبيرة على القطاعات الاقتصادية. وشهد عام 2017م انكماشاً اقتصادياً هو

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد، (2017). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. جنيف، سويسرا.

(2) نوفل، مرجع سابق.

(3) نوفل، مرجع سابق.

الأخطر من نوعه، ولحقت أضراراً جسيمة في القاعدة الإنتاجية، وبات الاقتصاد الفلسطيني الهش أصلاً يرزح تحت وطأة الحصار والضغوط المالية بشكل غير مسبوق.

الحق في العمل:

شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية سبباً أساسياً في تدهور أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، وأدت إلى تشوهات في هياكل الإنتاج، أضعفت قدرتها على توليد فرص عمل يُسهم في استيعاب أعداد العاطلين عن العمل، مما ترك آثاراً خطيرة على أوضاع العمال وأسرهم الاجتماعية والاقتصادية[1] .

وتشير المعطيات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل ارتفعت منذ عام (2001م) حينما منعت سلطات الاحتلال العمال الفلسطينيين من الوصول لأماكن عملهم داخل الخط الأخضر، واستعاضت عنهم بالعمالة الأجنبية وفق سياسة مخططة للتضييق على السكان الفلسطينيين.

كما قضت على أي فرصة أمام نمو القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ولاسيما القطاع الخاص لاستيعاب آلاف العاملين ممن فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، من خلال استهداف المنشآت الصناعية والتجارية بالقصف والتدمير والتجريف في هجماتها واسعة النطاق. وحرمت المنشآت –التي استمرت في العمل من الحصول على المواد الخام أو تصدير إنتاجها، بما في ذلك الإنتاج الزراعي. كما أسهم قصف محطة توليد الطاقة في عام 2006م في إدخال قطاع غزة إلى دوامة أزمة تيار كهربائي، كبدت – ولم تزل – القطاعات الاقتصادية المختلفة خسائر فادحة.

هذا وشكلت إجراءات حكومة الوفاق الوطني في اتباع سياسة التقشف وخفض النفقات الجارية والإجراءات التي طالت الموظفين والخدمات في قطاع غزة – كما ورد سابقاً – عائقاً إضافياً أسهم في رفع معدلات البطالة على نحو خطير. ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثالث من عام 2017م بلغت نسبة البطالة (46.6%) في قطاع غزة، وتجاوزت نسبتها في أوساط الشباب (60%)، فيما تجاوزت نسبتها (85%) في صفوف النساء. وتظهر البيانات أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع تجاوزت الحد المقبول؛ لأن الغالبية العظمى من قوة العمل الشابة معطلة، وتكاد تكون البطالة في صفوف الخريجين شاملة.[2]

كما ساهم انخفاض التمويل الدولي للقطاع الأهلي، وتراجع حجم المشاريع المقدمة لقطاع غزة، في تقليل عدد الموظفين/ ات، وتناقص المشاريع التشغيلية للخريجين/ ات الجامعيين/ ات حيث تشهد منظمات العمل الأهلي

---

(1) انظر المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تعترف الدول الأطراف في العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق. ويجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية".

(2) مكتب العمل الدولي، (2017)، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، الموقع: https://goo.gl/xVt6PM

الفلسطيني في قطاع غزة عجزاً في التمويل الخارجي، دفع حوالي (30%) من المنظمات إلى تقليص عدد موظفيها [1].

إن انخفاض فرص التشغيل لعب دوراً جوهرياً في انخفاض مستوى الحماية من الفقر والجوع، وباتت بعض الأعمال أقرب إلى السخرة منها إلى العمل المأجور. كما لعبت البطالة دوراً في مزيد من تحلل أصحاب العمل من القانون، ولاسيما القيود المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية، واضطر العمال للعمل في بيئة غير آمنة وغير صحيّة. وفي هذا السياق رصدت وزارة العمل في قطاع غزة[2] (192) إصابة عمل في عام 2017م، من بينها (3) قاتلة. وتنوعت إصابات العمل ما بين سقوط من علو، التأثر من سقوط الأشياء، التعرض لحرارة شديدة أو لمسها، والتعرض أو لمس المواد المضرة أو المشعة، الانحصار داخل أو بين شيئين.

كما استمرت معاناة (825) من العاملين في شركات النظافة العاملة في المستشفيات والعيادات التابعة لوزارة الصحة في قطاع غزة، جراء غياب شروط العمل اللائق، والحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى عدم تسلمهم لأجورهم على مدار عدة أشهر متتالية، مما دفعهم للإضراب، وذلك أثر على مستوى الخدمات الصحية بل مس بصلاحية المنشآت والمرافق الصحية كأماكن للاستشفاء.

إن التحديات السياسية التي شهدها عام 2017م، –علاوة على تراكمات سنوات الحصار– تسببت في تراجع كبير لدور القطاع الخاص، مما حرم الآلاف من الحصول على فرصة عمل. ويعتبر القطاع الخاص أكبر مشغل للأيدي العاملة في فلسطين، وتزامن ذلك مع توقف عملية الاستقطاب والتعيين في القطاع العام مما فاقم من مشكلة البطالة، والتي سجلت أعلى معدلاتها في عام 2017م.

ومن بين المؤشرات التي تعكس تدهور الأوضاع الإنسانية على نحو خطير، كانت البيانات المتعلقة بسوق العمل في قطاع غزة، حيث بلغت معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة (46.6%)، بينما تجاوزت نسبتها في أوساط الشباب (60%)،[3] وتُعدّ مشكلة ومعاناة الخريجين هي السمة الرئيسة ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيث يشكل الشبان العاطلون عن العمل الأغلبية. وفي هذا الإطار تكاد تكون البطالة في صفوف الخريجين شاملة فقد تقدم خلال العقد الأخير، حوالي ربع مليون خريج/ة (295.510) بطلبات للاستفادة من فرص العمل المؤقتة التي تشرف عليها وزارة العمل[4].

---

(1) شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، (2017م)، ورقة سياسات حول منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي، فلسطين.

(2) انظر المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية".

(3) مكتب العمل الدولي، مرجع سابق.

(4) أيمن أبو كريم–نائب مدير عام التشغيل في وزارة العمل في قطاع غزة، قابله حسين حمّاد، بتاريخ (2017م، 1 أغسطس).

الجدير بالذكر أن الفجوة لا تزال أيضاً كبيرة أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة (47.4%)، وزادت معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على (13) سنة دراسية فأكثر إلى (53.8%) من مجموع هذه الفئة من النساء. وفي قطاع غزة ارتفعت نسبة النساء اللواتي يترأسن الأسر بواقع (9.5%) في قطاع غزة[1].

الطاقة الكهربائية:

شهدت أزمة التيار الكهربائي تدهوراً خطيراً بعد توقف شركة غزة لتوليد الكهرباء عن الإنتاج، منتصف شهر ابريل/ نيسان 2017م، وتعمقت الأزمة بعد تنفيذ قرار تقليص الكميات الواردة من إسرائيل. وتؤكد الحقائق [2] أن الحاجة للطاقة الكهربائية تتزايد، والكمية المتاحة تتناقص حيث تقدر حجم الزيادة السنوية في الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة (7%)[3]. وتعود هذه الزيادة لارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية في أعداد السكان، وإلى تغير درجات الحرارة عالمياً ارتباطاً بالتغيرات المناخية، ما يؤدي إلى زيادة في استهلاك الكهرباء نتيجة لجوء أعداد كبيرة من السكان إلى استخدام أجهزة التكييف، وزيادة استخدام مراوح التهوية وأجهزة التبريد صيفاً والتدفئة شتاءً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018م)، أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي (8-مارس-2018)

(2) انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، واقع أزمة الكهرباء وانعكاسها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، (2016م)

(3) انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2011م. ورقة موقف حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة، الرابط: goo.gl/VPZ0st.

ورغم هذه الحقائق التي تشير إلى وجود أزمة حقيقة في إمدادات التيار الكهربائي، إلا أن عام 2017م شهد أسوأ الإجراءات، التي تمثلت في تقليص كمية الكهرباء الواردة إلى قطاع غزة من إسرائيل بنسبة (35%) وقدرت الكمية ب(55) ميجا واط ووقف إعفاء وقود محطة التوليد من الضرائب، ما تسبب في وقف عملها. ويمكن استعراض أبرز التطورات بقطاع الكهرباء في عام 2017م على النحو الآتي:

- أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بتاريخ 2017/4/16م، عن توقف عملية توليد الكهرباء بالكامل في شركة غزة لتوليد الكهرباء بسبب نفاذ الوقود، والعودة لفرض الضرائب على الوقود المخصص لتشغيل محطة التوليد، وتناقصت في أعقابها تمديدات التيار الكهربائي، وأصبح برنامج الكهرباء اليومي (4 ساعات وصل مقابل 20 ساعة فصل)، وفي أحسن الأحوال قد تصبح (6) ساعات وصل وهذا يتوقف على استمرارية تغذية مدينة رفح من الخطوط المصرية التي تتعرض للأعطال وأعمال الصيانة المتكررة.
- قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكبينت) بتاريخ 2017/6/11م، تقليص كمية الكهرباء الواردة إلى قطاع غزة بنسبة (35%) بإجمالي (55) ميجا واط، علماً بأن التيار الكهربائي الوارد من (إسرائيل) يشكل المصدر الأكبر والأهم للطاقة الكهربائية في قطاع غزة؛ حيث تبلغ عدد الخطوط المغذية لمحافظات قطاع غزة (10) خطوط، بقدرة إجمالية تبلغ (120) ميجا واط[1].
- وصلت الدفعة الأولى من المركبات المصرية، المحملة بالسولار بتاريخ 2017/6/21م، وأفرغت حمولتها في خزانات شركة غزة لتوليد الكهرباء وتم إعادة تشغيلها، جاء ذلك على إثر التفاهمات السياسية بين حركة حماس والسلطات المصرية.
- بلغ معدل التيار الكهربائي بعد التطورات الأخيرة من المصادر الثلاثة –محطة توليد الكهرباء المحلية، وخطوط التغذية الواصلة من دولة الاحتلال، والخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية، ما يقارب من (140) ميغا واط، وهي لا تغطى الحد الأدنى من احتياجات قطاع غزة التي تتجاوز ال(500) ميجاواط [2] خاصة مع استمرار الأعطال، وعدم انتظام تزويد قطاع غزة بالكهرباء المستوردة من جمهورية مصر العربية.

وبناءً على ما سبق يُعد عام 2017م من أسوا الأعوام فيما يتعلق بقدرة السكان على التزود بالطاقة الكهربائية. وكان لأزمة النقص في إمدادات التيار الكهربائي بالغ الأثر ليس فقط على حياة السكان وقدرتهم على التمتع

---

(1) سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، (2017، 6 يوليو)، التقليص الإسرائيلي يصل فعلياً 55 ميجاواط، تاريخ الاطلاع: 19 سبتمبر 2017م، الموقع: https://goo.gl/JMjTQz

(2) مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة، مرجع سابق.

بجملة حقوق الإنسان، فقد كان لها تأثيرات جوهرية عميقة على مجمل القطاعات الخدمية والاقتصادية الأخرى، كصحة البيئة وخدمات المستشفيات، وخدمات المجالس البلدية التي أصبحت تواجه صعوبات هائلة في تقديم الخدمات خاصة خدمة توصيل المياه، كما تسببت الأزمة في خسائر كبيرة لأصحاب المنشآت التجارية والصناعية التي تضاعفت كلفة انتاجها أو عمليات حفظ المواد الغذائية وغيرها.

الحقوق الثقافية:

أولاً- الحق في التعليم:

يواجه نظام التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء التقلبات السياسية والاقتصادية التي طالت تأثيراتها السلبية الحالة النفسية والسلوكية والدراسية للطلبة. وشكلت سياسة فرض القيود على حرية الحركة والتنقل، والتي انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتداعياتها السلبية أبرز التحديات أمام إعمال الحق في التعليم، وحرم العديد من الطلبة حضور المؤتمرات العلمية التي عُقدت خارج قطاع غزة ولم يستطع الباحثون والطلبة المشاركة بأوراقهم البحثية. ويعاني العديد من الطلبة الراغبين في الدراسة خارج قطاع غزة، خاصة في جامعات الضفة الغربية من عدم تمكنهم من اجتياز معبر بيت حانون (ايرز) والسفر خارج القطاع. كما يتعرّض الطلبة للاحتجاز والاعتقال والإهانة أثناء اجتيازهم معبر بيت حانون (إيرز).

وفي الإطار نفسه تؤثّر أزمة الكهرباء على الحقوق الثقافية بشكل عام، والحق في التعليم[1] بشكل خاص، وشكّلت تحديّاً حقيقيّاً أمام سير الخدمات التعليمية، وأضعف قدرة المؤسسات التعليمية عن تقديم خدماتها بالشكل المناسب، مما يؤثر على التحصيل العلمي للطلبة، ويحد من قدرتهم على الوفاء بواجباتهم المدرسية نظراً لطول فترات انقطاع التيار الكهربائي. كما يؤثر على الراغبين بالقراءة، وساعات قراءتهم، ومطالعتهم للكتب أو للشبكة العنكبوتية، ومختلف أوجه الحياة التعليمية، والثقافية في القطاع. وعلى المكتبات العامة والخاصة، والمطابع، ومراكز الدراسات.

كما تسببت التجاذبات والمناكفات السياسية في غياب المخصصات المالية الحكومية، لاسيما النفقات التطويرية التي من شأنها إنشاء مدارس جديدة وتطوير القائمة وفق المعايير الحديثة. وأمام الارتفاع في نسب الكثافة الصفية أُجبرت الجهات المشرفة على اعتماد نظام الفترتين بشكل واسع، حيث بلغت نسبة المدراس التابعة لوزارة التربية والتعليم التي تعمل بنظام الفترتين (58.4%) فيما بلغت النسبة (70.1%) في المدراس التابعة (للأونروا). وتجدر الإشارة إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العام (2017م) دفع بالعديد من الأسر إلى التراجع عن تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة، والتوجه إلى المدارس التابعة لوكالة الغوث والمدارس الحكومية، ولاسيما بعد أن شاعت أخبار حول توجهات حكومة الوفاق الوطني لتحويل المدرسين إلى التقاعد المبكر، المترافق مع الاقتطاعات من رواتب المعلمين في المدارس الحكومية. وتشير المعطيات الميداني إلى أن أسر حوالي (1400) طالب/ة قامت بتحويلهم من مدارس الحكومة إلى مدارس وكالة الغوث خشية من انعكاس الإجراءات آنفة الذكر على أداء المعلمين وبالتالي التحصيل العلمي للطلبة [2].

وقدرت الجهات المشرفة على التعليم: (الأونروا، ووزارة التربية والتعليم) حاجتها إلى (142) مبنى مدرسي جديد للفترة الممتدة ما بين عامي (2021-2017م)، من أجل تلبية الاحتياج الطبيعي الناتج عن الزيادة الطبيعية، وبما يضمن تخفيض نسبة المدارس في وزارة التربية والتعليم التي تعمل بنظام الفترتين إلى (30%)، وتقليل الكثافة الصفية في جميع المدارس حتى تصبح (35) طالب/ ة للشعبة.

وفي سياق آخر اشتدت المخاوف خلال العام (2017م) بشأن تكرار حالات العنف المدرسي، وجاءت هذه الحالات امتداداً للعنف الذي خلقته مجموعة من العوامل والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة التي أدت إلى تكريس ثقافة عنيفة في المجتمع الفلسطيني[3] .

---

(1)انظر المادة (13،14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(2) انظر تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان التعليم في قطاع غزة أبرز التحديات واتجاهات الحلول (2017م).

(3) راجع، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، ورشة عمل " العنف المدرسي. الدوافع وسبل الحل ".

الجدير بالذكر أن تداعيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة طالت بتأثيراتها السلبية الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، والذي بلغ عددهم (85660) طالب/ة[1]، وتمحورت معاناتهم حول عدم قدرتهم على تسديد الأقساط المالية للفصول الدراسية، وعلى تحمل تكاليف الدراسة الأخرى كتكلفة شراء الكتب والكراسات الجامعية وطباعة الأبحاث، والمستلزمات الأخرى كالملابس والمواصلات وغيرها.

ثانياً–حماية الآثار والمواقع الأثرية:

تواجه المواقع الأثرية ذات القيمة التاريخية والثقافية في قطاع غزة مخاطر حقيقية جراء جملة من التحديات، من بينها الحصار الإسرائيلي المشدد. ويحول الحصار دون تطوير وترميم هذه المواقع، بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي وغياب المخصصات المالية لأعمال التطوير والإصلاح وتنمية هذه المواقع.

ويعيق الحصار قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من المواقع الأثرية اقتصادياً من خلال الترويج السياحي واستقدام السائحين، في ظل القيود المشددة المفروضة على حرية حركة وتنقل الفلسطينيين والتي تطال العرب والأجانب أيضاً في ظل الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري وحصر الدخول والخروج من وإلى قطاع غزة في حاجز بيت حانون (إيرز) الذي تسيطر عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

كما أصبحت المواقع الأثرية عرضةً للنهب والسرقة والعبث، ولعل ما تعرض له موقع (تل السكن) الأثري الواقع شمال مدينة الزهراء من عمليات تجريف خلال العام (2017م) بهدف توزيع أراضي الموقع على الموظفين الحكوميين [2]دليل على غياب الرؤية والفهم للقيمة التاريخية والاقتصادية للحفاظ على هذه المواقع وتطويرها.

(1) وزارة التربية والتعليم العالي، (2018م) الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2017/2016م. ص46، غزة.

(2) أبو ريدة، جمال ، مدير عام دائرة الآثار والتراث الثقافي بوزارة السياحة، قابله: باسم أبو جريّ، (17، يناير،2018م)

قطاع البيئة:

يشهد قطاع غزة كارثةً بيئية غير مسبوقة تدخلت فيها عوامل مختلفة كان أبرزها ضخ كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي اغير المعالجة تجاه شواطيء قطاع غزة واختلاطها بمياه البحر، بسبب صعوبة معالجتها في ظل استمرار أزمة التيار الكهربائي التي تفاقمت خلال عام 2017م. وتحوّل الشاطئ إلى مستنقع من المياه الآسنة والملّوثة[1]. وتقدّر كميات مياه الصرف الصحي التي يتم ضخها في بحر قطاع غزة بأكثر من (100000) متر مكعب يومياً، حيث تبلغ بحسب المنطقة كما يأتي: (غزة: 65000 متر مكعب، مصب وادي غزة: 12000 متر مكعب، خان يونس: 15000 متر مكعب، ورفح: 12000 متر مكعب)[2]، تنساب عبر (23) مصرفاً منتشرة على امتداد شاطئ بحر قطاع غزة. وبحسب نتائج الفحص المخبري، الذي أجرته وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة في صيف 2017م، تبيّن أن هناك ارتفاعاً في نسبة تلوّث مياه البحر بدرجة كبيرة طالت ما نسبته (73%) من مياه الشاطئ[3]. والجدير بالذكر أن أزمة الصرف الصحي خلفت معاناة حقيقية

(1) عطية البرش– مسئول المختبر البيئي في سلطة جودة البيئة. قابله: حسين حمّاد (4 يونيو 2017م).

(2) انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م) تقرير موجز حول: تلوّث مياه بحر قطاع غزة "كارثة بيئية".

(3) البرش، المرجع السابق.

للسكان خاصة أنها تفاقمت في فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، في وقت يُعدّ فيه البحر المتنفس الوحيد لسكان القطاع وخاصة في ظل انقطاع التيار الكهربائي، وأصبح يترتب على زيارة البحر العديد من المخاطر على صحة الإنسان جراء ارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض الجلدية والإسهال والمَغص، خاصة لدى الأطفال[1].

كما انسحبت آثار مشكلات الصرف الصحي على المياه الجوفية، وبخاصةٍ في محافظة شمال غزة، وتمثلت في عدم مقدرة محطة بيت لاهيا وأحواض تجميع مياه الصرف الصحي التابعة لها على استيعاب الكميات الكبيرة من المياه العادمة الواردة إليها، والتي ترشح كميات كبيرة منها إلى المياه الجوفية. وأظهرت نتائج فحوصات سلطة المياه الفلسطينية [2] وجود زيادة تدريجية في معدل النترات في مياه الخزان الجوفي شمال بيت لاهيا. تجدر الإشارة إلى أن تلوث مياه الخزان الجوفي يسهم في زيادة نسبة (النترات والكلورايد) في الماء (3) ويصيب الإنسان بأمراض منها: الإسهال، أو التسمم بالزرنيخ أو الفلور، البلهارسيا، الملاريا وحمى الضنك، وداء الفيلقيات [4]، ويمكن أن تسبب ما يعرف بمتلازمة الطفل الأزرق، التي تؤدي الى أكسدة الهيموجلوبين في خلايا الدم الحمراء، ونقص الأوكسجين في الدم، وقد يتسبب في تلف دائم في خلايا المخ أو حدوث الوفاة في بعض الحالات [5].

كما يتهدد السكان المقيمين في محيط تلك الأحواض خطر فيضانها كما حصل في سنوات ماضية، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً على حياة السكان، يفاقمه انتشار البعوض والديدان والحشرات الناقلة للأمراض، والغازات

(1) مزيد من المعلومات راجع مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، تقرير موجز حول تلوّث مياه بحر قطاع غزة "كارثة بيئية"

(2) فحوصات بيولوجية وكيميائية وفيزيائية، لفحص مدى تأثير تسرب المياه المعالجة جزئياً إلى الخزان الجوفي، ويتم الفحص بواسطة سلطة المياه الفلسطينية بشكل شهري.

(3) سلطة المياه الفلسطينية، المياه العادمة والتدهور البيئي في شمال قطاع غزة، (2012، 28 أكتوبر/ تشرين الأول)، الرابط: goo.gl/AWgAzw.

(4) منظمة الصحة العالمية، الأمراض المتعلقة بالمياه. تاريخ النشر (2017م، فبراير)، الرابط: goo.gl/KngSKJ .

(5)محمد شومر – مدير مركز أم النصر الصحي التابع لجمعية الإغاثة الطبية، قابله في مكتبه: حسين حمّاد (2017م، 13 ديسمبر).

والروائح الكريهة التي تحمل مواداً (نيتروجينية) و(كبريتية) طيّارة، قد تلحقُ أضراراً بالغة بالإنسان والنبات والثروة الحيوانية [1].

وفي هذا السياق، استقبل مركز أم النصر الطبي شمال القطاع، وخلال عام 2017م، (882) حالة من السكان المحيطين بهذه الأحواض تشكو من الإسهال، من بينهم (643) طفلاً، حوَّل (125) منهم لاستكمال العلاج في المستشفيات نظراً لخطورة أوضاعهم الصحية، وحوالي (400) شخص اشتكوا من الأمراض الجلدية، من بينهم (288) طفلاً، و(321) أصيبوا بأمراض صدرية، منهم (120) يعانون من مرض الربو والأمراض المزمنة، من بينهم 5 أطفال"[2].

(1) جبر قرموط–مهندس زراعي، قابله: حسين حمّاد (2017م، 18 ديسمبر).

(2) شومر، المرجع السابق.

الخلاصة

يشير التقرير والمعطيات والحقائق التي قدمها إلى أن عام 2017م شهد تدهوراً متسارعاً طال أوجه الحياة كافة بالنسبة للفلسطينيين من سكان قطاع غزة. وعليه يمكن وصفه بأنه العام الأسوأ على صعيد مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر لما آلت إليه الأوضاع المعيشية وحجم المشكلات التي أصبحت مستعصية، ولا سيما مشكلتي البطالة والفقر.

ويظهر التقرير أن الانتهاكات الإسرائيلية تركت آثاراً خطيرة على مفاصل الحياة جراء القيود الصارمة المفروضة على حرية حركة وتنقل الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة، علاوة على استهداف البنى التحتية، والقطاعات الاقتصادية، في مخالفة واضحة وصريحة للإلتزامات القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما يلفت التقرير إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية، لعبت دوراً إضافياً في تعميق الأزمات التي يعاني منها القطاع، وانعكست تأثيراتها السلبية على القدرة الشرائية للمواطنيين ومستويات معيشتهم وأسهمت في تعميق الركود الاقتصادي.

وشهد الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية تراجعاً متسارعاً في ظل التدهور المستمر وغير المسبوق في مستويات الرعاية الصحية. كما تآكلت مستويات الحماية الاجتماعية، وأصبح النسيج الاجتماعي مهدداً بفعل اتساع الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل التسول والسرقة والعنف الداخلي.

وتزايدت الفجوة على صعيد حماية وتعزيز الحق في سكن مناسب، في ظل تنامي الفجوة التي تظهر في النقص الشديد في الوحدات السكنية وعدم قدرة ضحايا العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤ على إعادة بناء مساكنهم. وفي الوقت نفسه غياب الخطط والمشاريع الإنشائية التي من شأنها توفير مساكن بأعداد تستجيب لحاجة السكان الناشئة عن الزيادة الطبيعية في النمو السكاني.

وشهدت القطاعات الاقتصادية المختلفة انكماشاً هو الأخطر من نوعه ولحقت أضراراً جسيمة في القاعدة الإنتاجية، وبات الاقتصاد الفلسطيني الهش أصلاً يرزح تحت وطأة الضغوط المالية، وتعذر على سوق العمل في قطاع غزة الاحتفاظ بالعمالة القائمة، فضلاً عن استيعاب أيدي عاملة جديدة.

وانحسرت قدرة السكان على التزود بالطاقة الكهربائية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على حياة السكان، وحال دون تمتعهم بجملة واسعة من حقوق الإنسان. كما أسهمت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في تعاظم التحديات أمام نظام التعليم في قطاع غزة وطالت تأثيراتها السلبية الحالة النفسية والسلوكية والدراسية لدى الطلبة.

وواجه قطاع غزة كارثةً بيئية غير مسبوقة نتيجة ضخ كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه البحر. كما تعرضت المواقع الأثرية ذات القيمية التاريخية والثقافية في قطاع غزة إلى مخاطر حقيقية

لم تزل قائمة في ظل القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال وغياب الرؤية التي تسعى لحماية وتطوير المواقع الأثرية.

إن أنماط وأشكال الانتهاكات وما ترتب عليها من مؤشرات سلبية على صعيد حالة حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أفضت إلى تدهور متسارع في كافة مناحي الحياة في قطاع غزة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة في ظل الانتهاكات المستمرة، وزيادة الاحتياجات الإنسانية وضعف الإمكانيات، وغياب الاستقرار السياسي، وتراجع مستوى التعاون والدعم الدولي الكاف، مما ينذر بوقوع كارثة إنسانية محققة، قد تسبق العام 2020 الذي أعلن سابقاً بأنه العام الذي سيصبح فيه القطاع مكاناً غير صالح للحياة، وبعد أن قدّم التقرير عرضاً وتحليلاً عاماً للمؤشرات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، ويستعرض التقرير أهم النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج:

1- واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي على امتداد العام 2017م، اعتداءاتها على سكان القطاع والتي أسفرت عن مقتل (31) فلسطيني من بينهم (3) أطفال، فيما بلغ عدد الإصابات (916) من بينهم (160) طفلاً، و(9) نساء.

2- ألقت الانتهاكات الإسرائيلية بظلالها السلبية على كافة مجالات الحياة جراء استمرار الحصار وفرض العقاب الجماعي على نحو(2) مليون نسمة للعام الحادي عشر على التوالي مما أعاق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وتفتيت اوصالها، واستمرار سياسة الحصار على قطاع غزة حوّل الأخير إلى بيئة طاردة للاستثمار الإنتاجي. حيث تقدر قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار بنحو (16) مليون دولار شهرياً.

4- استمرت موانع الوصول إلى الرعاية الصحية وتضاعفت التحديات والعقبات التي أفضت إلى وفاة (54) مريض بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفيات جراء عرقلة الوصول والحصول على الرعاية الصحية بسبب القيود الإسرائيلية والإجراءات الفلسطينية.

5- بلغ عدد الأصناف الصفرية –التي لا تكفي إلا لفترة ثلاثة أشهر وفق المعايير الدولية – (299) صنف دوائي من أصناف قائمة الأدوية المتداولة بنسبة عجز بلغت (44%)، كما بلغ عدد الأصناف الصفرية من المهمات (المستهلكات) الطبية المتداولة في نهاية العام (236) صنف لتكون نسبة العجز (28%).

6- اضطرت المستشفيات لتأجيل العمليات غير الطارئة بسبب استمرار أزمة التيار الكهربائي، وبات الخطر يتهدد حياة (702) من المرضى، الذين هم بحاجة إلى غسيل الكلى مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. وتضاعفت التحديات أمام إجراء (200) عملية جراحية يومية في المستشفيات، و(113) حالة من حديثي الولادة، و(100) مريض في وحدات العناية المركزة، وآلاف الفحوصات المخبرية في (13) مستشفى و(49) مركزاً صحياً، وعملية جمع وحفظ العينات.

7- تفاقمت مشكلة التلوّث، وبلغت معدلات تلوث مياه بحر قطاع غزة (73%) كأعلى نسبة، وقدّرت كميات مياه الصرف الصحي التي تضخ يومياً بأكثر من (100000) متر مكعب تنساب عبر (23) مصرفاً منتشرة على امتداد شاطئ بحر قطاع غزة كما ارتفع عدد حالات الإسهال بين الأطفال دون سن الثالثة بنسبة (80%)، وهي مؤشر على تلوث المياه وعدم صلاحيتها. وأصبح حوالي (97%) من المياه الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للشرب.

8- ارتفعت أعداد المرضى المحولين إلى مستشفى الطب النفسي في غزة بنسبة (21%) مقارنةً مع عام 2016م. كما ارتفع عدد المرضى المترددين على مراكز الصحة النفسية الحكومية بنسبة (69%) مقارنةً بعام 2016. وبلغ عدد الأطفال المصابين بالصدمة النفسية (81500) طفل وهم بحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي متخصص.

9- بلغ عدد حالات من يتعاطون المخدرات بشكل خطر في قطاع غزة (10,047) شخصاً، حيث تُعدّ عقاقير (الترامادول والليريكا) أكثر نوعين مستخدمين في صفوف هؤلاء المدمنين.

10- قلصت وزارة التنمية الاجتماعية ما نسبته (50%) من خدماتها المقدمة للمستفيدين من الأطفال والنساء خاصة للسيدات في بيت الأمان، لرعاية النساء والفتيات المعنفات أسرياً، واللواتي ارتفع عددهن من (96) حالة عام 2016م إلى (181) حالة في عام 2017م. كما أثرت التقليصات على الطلبة الملتحقين بخمسة (5) مراكز للتأهيل والتدريب المهني، والأطفال على خلاف مع القانون (الأحداث الجانحين) والمحتجزين في مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث.

11- ارتفعت عدد طلبات الأسر على قوائم الانتظار، خاصة التي تنطبق عليها معايير المساعدة الاجتماعية، وبلغ عدد الأسر التي تتلقى المساعدات من برنامج مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية (72236) أسرة، أي ما نسبته حوالي (20%) من سكان القطاع، من جهة أخرى تقدر نسبة اللاجئين بحوالي (72%) من مجموع السكان في قطاع غزة، من بينهم (924310) لاجئ فلسطيني يعتمد على المساعدات الغذائية الطارئة من (الأونروا).

12- طرأت زيادةً كبيرةً وملحوظة في أعداد المراجعين الذين لجأوا إلى مديريات الشؤون الاجتماعية، وتقدموا بطلبات شكاوى لها علاقة بتقليصات المواد الغذائية، وللحصول على مساعدات بدل الإيجار، وتغطية نفقات الدواء، أو بدل سفر للعلاج، ومساعدات بغية ترميم المنازل، وأيضاً مساعدات لطلاب المدارس والجامعات، كما انعكست الآثار السياسية والاقتصادية على حالات الزواج، وسجلت (17367) حالة في عام 2017م بانخفاض بلغت نسبته (10.8%) عن نظيراتها في عام 2016م.

13- تآكلت مستويات الحماية الاجتماعية، وأصبح النسيج الاجتماعي مهدداً بفعل اتساع الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل التسول والسرقة والعنف الداخلي، والتي أدت إلى ارتفاع أعداد الأطفال ممن هم على خلاف مع القانون ووصل عددهم إلى (429) طفل في عام 2017م بزيادة نسبتها (41%) عن عام 2016م.

14- فشل خطة إعادة الإعمار فشلاً ذريعاً ولم تنجح في تحقيق أهدافها في زمن معقول، فبعد أكثر من ثلاث سنوات على انتهاء عدوان تموز/ يوليو 2014م بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية التي تم إعادة بناءها أو لم تزل في طور البناء (5808) وحدة سكنية وهي تمثل ما نسبته (53%) من أصل (11000) تضررت بشكل كلي خلال العدوان.

15- تفاقمت أزمة السكن، حيث يحتاج قطاع غزة إلى (102) ألف وحدة سكنية جديدة، بالإضافةً إلى إعادة بناء (24) ألف وحدة سكنية. وتعيش (36.2%) من الأسر في مساكن مساحتها أقل من (120م2)، فيما بلغت نسبة الأسر التي تملك غرفة أو غرفتين على الأكثر للنوم في المنزل (53.6%) من إجمالي السكان.

16- تعاظمت التحديات والمعوقات أمام المواطنين في معرض سعيهم للحصول على غذاء كافٍ، بسبب ضعف الإمكانات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الدخل، فضلاً عن التقليصات المالية.

17- أثرت أزمة الكهرباء على الحق في الغذاء بشكلٍ خطير، فانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة بشكل يومي أثر على نوعية الإنتاج الغذائي وصلاحيته، وتأثر سلباً على العمل المنزلي، وعلى عمل المخابز، والمصانع الغذائية، والمنتجات النباتية، ومنتجات الحيوانات والدواجن والأسماك.

18- شهدت الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة تراجعاً هو الأخطر من نوعه، جراء استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض القيود المشددة على حركة الاستيراد والتصدير، وانخفضت الصادرات إلى أدنى نقطة لها لتسجل (2%) خلال عام 2017م، في وقت بات ما نسبته (85%) من الواردات إلى قطاع غزة تستورد من إسرائيل.

19- بلغت نسبة البطالة (46.6%) من القوى العاملة في قطاع غزة، كما تجاوزت نسبتها في أوساط الشباب (60%)، فيما تجاوزت نسبتها (85%) في صفوف النساء. وتظهر البيانات أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع تجاوزت الحد المقبول لأن الغالبية العظمى من قوة العمل الشابة معطلة، وتكاد تكون البطالة في صفوف الخريجين شاملة. كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي يترأسن الأسر بواقع (9.5%) في قطاع غزة.

20- ارتفعت نسبة الشيكات المالية المرجعة من (6%) في عام 2014م إلى (11%)، كما تعرض العديد من التجار ورجال الأعمال للحبس بسبب الديون المتراكمة عليهم، وسجل نحو (100000) أمر حبس بحق أفراد وتجار بسبب الذمم المالية.

21- استهدف القطاع الزراعي من خلال عمليات الرش الجوي للمبيدات الكيميائية بواسطة الطائرات الإسرائيلية داخل الأراضي الزراعية الفلسطينية المحاذية لحدود قطاع غزة، ما ألحق أضراراً بحوالي (3568) دونم. وانخفضت كميات المياه المخصصة للريّ في القطاع النباتي بمعدل (60%-50)، وأدى ذلك لارتفاع سعر تكلفة الكوب الواحد من المياه المستخدمة في الريّ من (1 شيقل) إلى حوالي (1.7) شيقل.

22- تعمقت أزمة انقطاع التيار الكهربائي بعد تنفيذ قرار تقليص الكميات الواردة من إسرائيل بنسبة (35%) وقدرت الكمية ب(55) ميجا واط ووقف إعفاء وقود محطة التوليد من الضرائب ما تسبب في وقف عملها، وتناقصت في أعقابها تمديدات التيار الكهربائي، وأصبح برنامج الكهرباء اليومي (4 ساعات وصل مقابل 20 ساعة فصل)، وفي أحسن الأحوال قد تصبح (6) ساعات وصل وهذا يتوقف على استمرارية تغذية مدينة رفح من الخطوط المصرية التي تتعرض للأعطال وأعمال الصيانة المتكررة.

23- انعكست أزمة انقطاع التيار الكهربائي على مجمل القطاعات الخدمية والاقتصادية، كصحة البيئة وخدمات المستشفيات، وخدمات المجالس البلدية التي أصبحت تواجه صعوبات هائلة في تقديم الخدمات، خاصة خدمة توصيل المياه، كما تسببت الأزمة في خسائر كبيرة لأصحاب المنشآت التجارية والصناعية التي تضاعفت كلفة انتاجها.

24- تعثرت عملية التخزين في (62) ثلاجة تُستخدم في حفظ المواد الغذائية والمنتجات الزراعية نظراً لعدم وجود مولدات كهربائية بديلة حال انقطاع التيار الكهربائي. من جهة أخرى تكبد مربو الدجاج اللاحم خسائر جراء زيادة التكاليف وفترة التربية، إضافةً إلى نفوق (25.000) دجاجة، وحوالي (800) ديك رومي، بسبب عدم القدرة على تشغيل وسائل التبريد في فصل الصيف، تضررت عمليات التفريخ والفقاسات، البالغ عددها (18) فقاسة في قطاع غزة.

25- تضرر قطاع الثروة السمكية، حيث يوجد (4) مزارع سمك من نوع (دنيس)، و(2) مفرخ سمكي بحري في قطاع غزة، وتقدر اجمالي الخسائر التي تكبدها المزارعين بحوالي (170.000) شيكل شهرياً نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية حيث

تحتاج المزارع الى (1000) لتر سولار في اليوم الواحد لتوليد الكهرباء واستخدام بدائل الطاقة من أجل تشغيل المحركات داخل البرك.

26- سجل مفتشو وزارة العمل (192) إصابة عمل في عام 2017م، من بينها (3) قاتلة. وتنوعت إصابات العمل ما بين سقوط من علو، التأثر من سقوط الأشياء، التعرض لحرارة شديدة أو لمسها، والتعرض أو لمس المواد المضرة أو المشعة، الانحصار داخل أو بين شيئين.

27- واجه نظام التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء التقلبات السياسية والاقتصادية التي طالت تأثيراتها السلبية الحالة النفسية والسلوكية والدراسية للطلبة، وقدرت الجهات المشرفة على التعليم: (الأنروا، ووزارة التربية والتعليم) حاجتها إلى (142) مبنى مدرسي جديد للفترة الممتدة ما بين عامي (2021-2017م)، كما اضطرت أسر حوالي (1400) طالب/ة قامت بتحويلهم من مدارس الحكومة إلى مدارس وكالة الغوث خشية من انعكاس الإجراءات آنفة الذكر على أداء المعلمين وبالتالي التحصيل العلمي للطلبة.

28- اشتدت المخاوف خلال العام (2017م) بشأن تكرار حالات العنف المدرسي، وجاءت هذه الحالات امتداداً للعنف الذي خلقته مجموعة من العوامل والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة التي أدت إلى تكريس ثقافة عنيفة في المجتمع الفلسطيني، كما استمرت معاناة طلبة التعليم العالي، البالغ عددهم (85660)، وتمحورت حول عدم قدرتهم على تسديد الأقساط المالية للفصول الدراسية، وعلى تحمل تكاليف الدراسة الأخرى، بالإضافة للقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل.

29- تعرضت المواقع الأثرية للنهب والسرقة والعبث، ومن بين الحوادث على امتداد العام ما تعرض له موقع (تل السكن) الأثري الواقع شمال مدينة الزهراء من عمليات تجريف بهدف توزيع أراضي الموقع على الموظفين الحكوميين.

التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يحذر من التداعيات الإنسانية الكارثية للواقع الإنساني الذي يشهده قطاع غزة، في المستقبل القريب، لأن الأزمات والانهيارات التي عايشها الفلسطينيون في قطاع غزة خلال عام ٢٠١٧ لم تكن إلا نتيجة حتمية للحصار المفروض على قطاع غزة، والانقسام السياسي وتراكماتها خلال السنوات العشر المنصرمة. وأن الوقائع الجديدة ستكون لها تداعيات أكثر خطورة، الأمر الذي قد يتجاوز الشأن الإنساني إلى الأمن والسياسة. وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1- المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل، الإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال وإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني. كما يشدد المركز على تفعيل أدوات المحاسبة وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، كونها تشكل وسيلة من شأنها أن تحد من الانتهاكات وأن تحمي سكان قطاع غزة.

2- يدعو المركز المجتمع الدولي للعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال حل المشكلات المعقدة التي يعاني منها السكان في قطاع غزة، وهي مشكلات وإن أخذت في تداعياتها أشكال الكارثة الإنسانية إلا أنها

في الحقيقة انعكاس طبيعي للمشكلات السياسية القائمة، وتجسيداً لعجز المجتمع الدولي على مدى عشرات السنوات عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم.

3- يطالب الأطراف الفلسطينية المختلفة باتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، والتدخل الفاعل لوقف الثنائية القائمة في ظل غياب فعل حقيقي من قبل الفاعلين السياسيين الآخرين من خارج حركتي فتح وحماس طرفي الانقسام، للحد من انهيار الأوضاع في قطاع غزة، والشروع في إعداد الخطط لتجاوز الوضع الراهن وتعزيز صمود الناس وقدرتهم على البقاء، حيث إن منع الانهيار الشامل للأوضاع في قطاع غزة، والحيلولة دون تحوّله إلى مكان غير صالح للحياة، يتطلب تجاوز التصريحات والآمال إلى الأفعال من قبل الأطراف كافة.

4- الوقف الفوري للإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بحق سكان قطاع غزة، وأن تتولى الحكومة كامل صلاحياتها ومسؤولياتها في القطاع وبالشراكة مع كل الفاعلين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ التدابير الخاصة ووضع الموازنات وتخصيص الموارد التي تكفل معالجة جذرية للقضايا والأزمات التي تعصف بسكان القطاع، وبما يضمن حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.